الأمم المتحدة

A/C.5/60/SR.63

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
1 December 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة والستين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

الإذن بالإنفاق لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي (تابع)

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (تابع)

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (تابع)

البند ١٥٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (تابع)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-40188 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

الإذن بالإنفاق لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع) (A/60/7/Add.40 و A/60/889)

١ - **الرئيس:** لفت النظر إلى تقرير الأمين العام عن الإذن بالإنفاق لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، (A/60/889) وإلى تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة (A/60/7/Add.40). كما لفت النظر إلى رسالة مؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ كان قد تلقاها من رئيس الجمعية العامة تعرب عن عزم هذه الأخيرة على مساعدة الدول الأعضاء في التوصل إلى قرار بتوافق الآراء، حتى غاية ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، يأذن بإنفاق الأموال المتبقية المرصودة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٦٠ ألف، ولفت النظر كذلك إلى مشروع مقرر كان قد قدمه هو، الرئيس، ستقرر اللجنة بموجبه الإذن بإنفاق الأموال المتبقية.

٢ - **السيد آبليان** (أمين اللجنة): تلا نص الرسالة الواردة من رئيس الجمعية العامة.

٣ - **السيد كومالو** (جنوب أفريقيا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه على استعداد لتأييد مشروع المقرر المقدم من الرئيس، لكنه يؤيد أيضا الجهود التي تُبذل لمواصلة المشاورات بغية التوصل إلى توافق في الآراء. وأردف قائلا إن المجموعة تلاحظ عزم رئيس الجمعية العامة على اختتام هذه المشاورات حتى غاية ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وترغب في الإعلان عن وجوب رفع سقف الإنفاق بدون قيد أو شرط على الإطلاق.

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي (تابع)، (A/60/731 و Add.1 و A/60/893)

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (تابع) (A/60/630 و A/60/753 و Corr.1، و A/60/896)

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (تابع) (A/60/669، و A/60/840 و A/60/888)

البند ١٥٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (تابع) (A/60/634، و A/60/724، و A/60/897)

٤ - **السيد زاخ** (المراقب المالي): قدم تقارير الأمين العام عن تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/60/669 و A/60/840)، وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، (A/60/731، و Add.1)، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/60/630، و A/60/753 و Corr.1)، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينوزو) (A/60/634، و A/60/724).

٥ - وكما ذُكر في تقرير الأداء لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/60/888)، كانت الجمعية العامة قد رصدت في قراريها ٢٥٩/٥٨ باء و ٢٨٥/٥٩ ألف مبلغ ٩٥٤,٨ مليون دولار من أجل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقد بلغ الإنفاق في هذه الفترة ٩٠٠,٩ مليون دولار، مما نجم عنه رصيد غير مثقل مقداره ٥٣,٩ مليون دولار، أو ٥,٦ في المائة من المبلغ المرصود. ويعزى الرصيد غير المثقل إلى التأخر في نشر ١٤ طائرة عمودية عسكرية، والإنهاء المبكر لعقد تجاري يتعلق بطائرة واحدة ثابتة الجناح وعدم نشر سبع طائرات، ونشر الأفراد العسكريين والموظفين بشكل أبطأ مما كان مقررا، وانخفاض الاحتياجات من المركبات وخدمات الاتصالات.

٦ - وقد قابل الوفورات التي تحققت، بشكل جزئي، ازدياد الاحتياجات من الخدمات الطبية بسبب توسيع الخدمات المقدمة في ثلاث مستشفيات عسكرية جديدة وازدياد الاحتياجات المتعلقة بتكاليف إنهاء الخدمة ونشر الموظفين الناجمة عن ارتفاع معدل الدوران لمتطوعي الأمم المتحدة.

٧ - بيد أن الإجراء المقرر اتخاذه من قبل الجمعية العامة، على النحو المبين في تقرير الأداء، قد تجاوزتها أحكام قرارها ٦٠/٢٥٥ المتعلقة بتمويل الذمة المالية المترتبة بسبب استحقاقات التأمين الصحي لما بعد الخدمة. وبناء على ذلك، سيُبين مشروع القرار المتعلق بتمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الرصيد المسجل لحساب الدول الأعضاء البالغ مجموعه ٦٨,٨ مليون دولار، وذلك بطريقة تقررها الجمعية العامة.

٨ - وتُقدر الميزانية المقترحة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، (A/60/840)، بمبلغ ١ ٠٩٧,٣ مليون دولار، ويمثل هذا انخفاضا مقداره ٣٦,٤ مليون دولار، أو بنسبة ٣,٢ في المائة، بالمقارنة مع اعتمادات الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦. ويعزى هذا النقصان إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند النقل الجوي، وانخفاض الاحتياجات تحت بند المرافق والهياكل الأساسية والاتصالات، واقتناء عدد أقل من المركبات، وانخفاض الاحتياجات تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى المتصلة بنشر المعدات المملوكة للوحدات.

٩ - ويقابل حالات الانخفاض هذه احتياجات إضافية تتصل بالنشر الكامل المسقط للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة وبالزيادة المقترحة في المنشأة المدنية للبعثة بمقدار ١٤٢ موظفا دوليا و ٨٣٠ موظفا وطنيا. وقد قُدرت احتياجات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أساس افتراض أن الانتخابات ستُجرى في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وقد عزم الأمين العام، فيما يتصل بالتأخر في إجراء الانتخابات والبت المرتقب في كامل الاحتياجات من الموارد ذات الصلة، على استيعاب هذه الاحتياجات، بأكبر قدر ممكن، وذلك ضمن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وسيتم الإبلاغ عن النفقات ذات الصلة في إطار تقرير أداء البعثة للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

١٠ - وكما هو مبين في الفقرة ٢٢١ من وثيقة الميزانية، تشمل الإجراءات المقرر اتخاذها من قبل الجمعية العامة اعتماد مبلغ ١ ٠٩٧,٣ مليون دولار للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وتقرير أنصبة بمقدار ٢٧٤,٣ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وتقرير أنصبة بمقدار ٨٢٣,٠ مليون دولار للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وذلك إذا ما قرر مجلس الأمن أن تستمر البعثة في ولايتها.

١١ - ويتعلق التقرير عن تمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي (A/60/731 و Add.1)، بطلب سلطة الالتزام من أجل الفترة من ١ تموز/يوليه حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وكان الأمين العام قد قرر في الأصل تقديم ميزانية كاملة من أجل عملية الأمم المتحدة في بوروندي للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، لكنه رأى أنه من الحصافة أن يطلب سلطة الالتزام من أجل الفترة من ١ تموز/يوليه حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وذلك بانتظار اتخاذ مقرر من قبل مجلس الأمن بشأن مقترحات الأمين العام في تقريره المرفوع إلى المجلس (S/2006/163)، التي تشمل السحب المقرر لعملية الأمم المتحدة في بوروندي حتى نهاية عام ٢٠٠٦. وعملا بمقرر المجلس، سيقدم الأمين العام الميزانية الكاملة للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ خلال الجزء الرئيسي من دورة الجمعية

العامة الحادية والستين. وتشمل الإجراءات المقرر اتخاذها من قبل الجمعية العامة، كما هو مبين في الفقرة ٣٨ من التقرير، الإذن للأمين العام بالدخول في التزامات من أجل الفترة من ١ تموز/يوليه حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وذلك بمبلغ لا يزيد عن ٧٩,٢ مليون دولار.

١٢ - وقدم السيد زاخ تقرير الأداء لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، (A/60/630)، فأشار إلى أن الجمعية العامة كانت قد رصدت في قرارها ١٦/٥٩ ألف المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، مبلغ ٣٧٨,٥ مليون دولار من أجل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقد بلغ الإنفاق في تلك الفترة ٣٣٦,٩ مليون دولار، مما أسفر عن وجود رصيد غير مثقل مقداره ٤١,٦ مليون دولار، أو بنسبة ١١ في المائة.

١٣ - ويُعزى الرصيد غير المثقل لعدم نشر ثماني طائرات عمودية؛ وانخفاض النفقات المتعلقة بالمعدات وإيجار الأماكن والمرافق؛ واقتناء عدد أقل من المركبات الثقيلة لدعم الوحدات وعدد أقل من مواد المعدات اللازمة لدعم المطار؛ وانخفاض تكاليف الشحن المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات، وانخفاض تكاليف التناوب بالنسبة للوحدات العسكرية وتكاليف الجرايات؛ والتأخر في نشر أفراد الشرطة.

١٤ - والإجراءات المقرر اتخاذها، كما هو مبين في تقرير الأداء، قد تجاوزها قرار الجمعية العامة ٢٥٥/٦٠ فيما يتصل بتمويل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات التأمين الصحي لفترة ما بعد الخدمة. وبناء على ذلك، سيُبيّن مشروع القرار المتعلق بتمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الرصيد المسجل لحساب الدول الأعضاء والبالغ ٥٧,٤ مليون دولار، وذلك بطريقة تقررها الجمعية العامة.

١٥ - وتُقدر الميزانية المقترحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/60/753 و Corr.1) بمبلغ ٤٢٠,٢ مليون دولار، ويمثل هذا زيادة بمقدار ١,٤ مليون دولار، أو بنسبة ٠,٣ في المائة، بالمقارنة مع اعتمادات الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. ويمكن عزو الزيادة جزئيا، إلى زيادة الاحتياجات المتصلة بالنشر الكامل المسقط للموظفين المقرر للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ والنشر التدريجي للموظفين الإضافيين للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ويقابل هذه الزيادة انخفاض مقداره ٣٥ في المائة في ساعات الطيران المقررة للطائرات العمودية وإعادة تشكيل الأسطول الجوي، وانخفاض في اقتناء مختلف مواد المعدات، وانخفاض الاحتياجات من تكاليف شحن المعدات المملوكة للوحدات.

١٦ - والإجراءات المقرر اتخاذها من قبل الجمعية العامة، كما هو مبين في الفقرة ٣٨ من التقرير، تشمل اعتماد مبلغ ٤٢٠,٢ مليون دولار للاستمرار في العملية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وتقرير أنصبة بمقدار ١٩٢,٠ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وتقرير أنصبة بمقدار ٢٢٨,٢ مليون دولار للفترة من ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٧، وذلك إذا ما قرر مجلس الأمن تمديد الولاية.

١٧ - وكان مجلس الأمن قد أذن، بعد تقديم الميزانية المقترحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، في قراره ١٦٨٢ (٢٠٠٦)، حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بزيادة قوام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وحتى ١ ٥٠٠ فرد إضافي، ويشمل هذا حدا أقصى للأفراد العسكريين عددهم ١ ٠٢٥ فردا و ٤٧٥ فردا للشرطة المدنية. وعلى ضوء هذا المقرر، يزمع الأمين العام تقديم ميزانية منقحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ كي تنظر فيها الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من دورتها الحادية والستين.

١٨ - وأشار، المراقب المالي، فيما يتصل بتقرير أداء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/60/634)، إلى أن الجمعية العامة كانت قد رصدت في قرارها ٣٠٩/٥٨ مبلغ ٤١,٩ مليون دولار من أجل البعثة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقد بلغ الإنفاق في تلك الفترة ٤١,٤ مليون دولار، مما أسفر عن وجود رصيد غير مثقل مقداره ٠٠٠ ٤٦٢ دولار، أو بنسبة ١,١ في المائة من المبلغ المرصود. ويمكن عزو الرصيد غير المثقل في الدرجة الأولى إلى ارتفاع معدل الشواغر بالنسبة للموظفين. وقد قابل هذه الوفورات جزئيا ازدياد في استخدام الطائرة ثابتة الجناح، وذلك تمشيا مع سياسة الفصل بين رحلات الشحن الجوية ورحلات الركاب الجوية، وبسبب مشاكل ميكانيكية تتعلق بالطائرات العمودية.

١٩ - والإجراءات المقرر اتخاذها من قبل الجمعية العامة، كما هو مبين في تقرير الأداء، قد تجاوزتها أحكام قرارها ٢٥٥/٦٠ المتعلقة بتمويل الالتزامات المتصلة باستحقاقات التأمين الصحي لفترة ما بعد الخدمة. وبناء عليه، سيُبين مشروع القرار المتعلق بتمويل ''مينورزو'' الرصيد المسجل لحساب الدول الأعضاء والبالغ مجموعه ١,٥ مليون دولار، وذلك بطريقة تقررها الجمعية العامة.

٢٠ - وتُقدر الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورزو) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، (A/60/724) بمبلغ ٤٢,٨ مليون دولار، ويمثل هذا انخفاضا مقداره ٢,٧ مليون دولار، أو بنسبة ٦,٠ في المائة، من اعتمادات الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. ويمكن عزو الانخفاض إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي: انخفاض في عدد الوظائف نتيجة الاستعراض الذي أذن به مجلس الأمن لهيكل العناصر الإدارية وغيرها من العناصر المدنية في بعثة مينورزو؛ وانخفاض الاحتياجات من المركبات بالمقارنة مع فترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦؛ وانخفاض في ساعات الطيران المقررة للطائرات العمودية والطائرة ثابتة الجناح. وقد قابلت الانخفاض الإجمالي، جزئيا، الاحتياجات الإضافية من أجل ٢٤ وظيفة أمنية مدنية.

٢١ - وتشمل الإجراءات المقرر اتخاذها من قبل الجمعية العامة، كما هو مبين في الفقرة ٤٤ من التقرير، رصد مبلغ ٤٢,٨ مليون دولار من أجل البعثة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وتقرير أنصبة بمقدار ٤٢,٨ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وذلك إذا ما قرر مجلس الأمن أن تستمر البعثة في ولايتها.

٢٢ - وأشار أخيرا إلى أن مجموع المساهمات غير المدفوعة لبعثة مينورزو، اعتبارا من ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، قد بلغ أكثر من ٤٥ مليون دولار، ويتجاوز هذا مخصصات الميزانية لعمليات البعثة في سنة كاملة ويُبين نقصا مزمنا في التمويل. ونتيجة لذلك، لم تُسدد تكاليف المساهمين بقوات طوال أكثر من سنتين. ومن الواضح أن الحالة لا تبعث على الرضا وأنها تستحق اهتمام الدول الأعضاء.

٢٣ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدم تقارير اللجنة الاستشارية ذات الصلة. وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي، كما هو مبين في تقريرها عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، (A/60/888)، بإجراء تخفيض يزيد قليلا عن ٦ ملايين دولار من أجل البعثة وذلك بسبب التأخر في النشر وتوصيات اللجنة فيما يتعلق بالوظائف.

٢٤ - وتم مؤخرا إنجاز دراسة واسعة النطاق عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قام بها خبراء استشاريون. وما برحت الأمانة العامة تقيِّم النتائج ولم تتجل هذه النتائج في الميزانية المقترحة الحالية. واللجنة الاستشارية تتطلع إلى التحليل الكامل الذي تقوم به الأمانة

العامة للدراسة وللمقترحات ذات الصلة، الذي لا بد وأن يرد في طلب الميزانية التالية للبعثة المذكورة أعلاه. وما برح هيكل البعثة التنظيمي في المقر معقدا جدا، وبعض مهامها تبدو مشتتة من غير ضرورة. وينبغي الاستمرار في بذل الجهود لتدارك هذه النقائص، كما ينبغي تبيان النتائج في طلب الميزانية التالي.

٢٥ - وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بحالات تأخر في جدول نشر الأفراد العسكريين والأفراد المدنيين معا، فطلبت وتلقت معلومات عن تعديلات التخفيض المترتبة في تقديرات الميزانية. وقد بينت هذه التعديلات في تقريرها، بالنحو المناسب.

٢٦ - وتتضمن الميزانية المقترحة من أجل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية طلبات لتحويل عدد كبير من فئة المساعدة المؤقتة العامة، ووظائف جديدة، والإبقاء على مناصب مؤقتة. ومما أعاق قدرة اللجنة الاستشارية على تحليل طلبات الأمين العام بشكل سليم في الماضي التأخر في تقديم ميزانيات البعثة و/أو الحاجة إلى تنقيحها مرارا. ولم يطرأ أي تحسن على الموقف بالنسبة للميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٢٧ - وقد راعت اللجنة الاستشارية في توصياتها المتعلقة بالموارد البشرية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الوفورات المسقطة الكبيرة في الفترة الحالية والارتفاع المستمر في معدلات شغور الوظائف، وبخاصة الوظائف الدولية. كما راعت أن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لا يتجلى فيها تماما تقرير الخبراء الاستشاريين أو رد فعل الأمين العام عليه.

٢٨ - أما فيما يتعلق بتقرير اللجنة الاستشارية عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي (A/60/893)، فلاحظ، السيد ساها أن الأمين العام يطلب فقط سلطة الدخول في التزام، في المرحلة الحالية، وذلك بانتظار إعداد الميزانية الكاملة على أساس مقرر مجلس الأمن المتعلق بولاية البعثة. وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على السلطة المطلوبة للدخول في التزامات، على ألا يمس ذلك نظرها في المستقبل في ملاك موظفي البعثة والاحتياجات الأخرى. وبالنظر إلى نمط الإنفاق المذكور في الفقرة ٨ من تقريرها، فإن تقرير أنصبة بنسبة ٥٠ في المائة من سلطة الدخول في التزامات لا بد وأن يكفي.

٢٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية، كما هو مبين في تقريرها عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/60/896)، بقبول تقديرات الأمين العام؛ وقد أبلغت باستمرار التعاون بين البعثة والممثل السامي المعني بالانتخابات، وهي على ثقة في أن البعثة ستواصل مساعدته، وبخاصة بشأن اللوجستيات، مع احترام استقلال مكتبه في العمل. وتقرير اللجنة الاستشارية عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار طويل إلى حد ما ويشمل المقترحات المتعلقة بالموارد البشرية وعددا من المسائل العملية، بما في ذلك النقل البري، والسفر، والمشاريع سريعة الأثر، والتعاون فيما بين البعثات، وحماية الطفل.

٣٠ - وكما هو مبين في تقرير اللجنة الاستشارية عن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورزو) (A/60/897)، فهي توصي بالموافقة على تقديرات الأمين العام، مع إجراء تخفيض ضئيل جدا فقط يتعلق بتوصيتها بشأن رتبة وظيفة مطلوبة من أجل وحدة السلوك والانضباط.

٣١ - وقد لاحظت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية انخفاض مستوى الرصيد غير المثقل المسقط المتبقي في نهاية فترة الميزانية ٢٠٠٥-٢٠٠٦. ويبدو أن الافتراضات المتعلقة بالميزانية قد حُسنت لضمان استغلال موارد البعثة المالية وإدارتها بشكل سليم. كما يبدو أن هناك معدلات شغور في الوظائف عالية باستمرار. وبالنظر إلى الجهود التي

تبذلها البعثة لإعادة التشكيل، ستواصل اللجنة الاستشارية رصد هذه المسائل والنظر في معدلات شغور الوظائف ومستويات ملاك الموظفين المدرجة في الميزانية في إطار عرض الميزانية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وأعرب أخيرا، عن ترحيب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بتنفيذ عمليات استعراض الإدارة وتوصي على هذا الأساس بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين المدنيين، وذلك باستثناء طفيف يتعلق بالتوصية بإنشاء وظيفة ف-٤ بدلا من وظيفة ف-٥، على النحو المبين في الفقرة ٢٥ من تقريرها.

٣٢ - **السيد إنغونغولو** (جمهورية تترانيا المتحدة): تكلم باسم المجموعة الأفريقية بشأن البند ١٣٧ من جدول الأعمال، فرحب بتقديم المعلومات عن أداء عملية الأمم المتحدة في بوروندي في إطار ميزنة يستند إلى النتائج، وكذلك بالتقدم المحرز صوب تحقيق السلام والأمن في بوروندي. وأعرب عن امتنان المجموعة الأفريقية للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتكملة الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، وبلدان منطقة البحيرات الكبرى، وشعب بوروندي.

٣٣ - وأضاف قائلا إن المشكلة السياسية في بوروندي طويلة الأمد ومعقدة، ولذا كان من الصعب حلها؛ وغالبا ما تحطمت آمال العثور على حل في الماضي. بيد أن أفريقيا ما برحت مصممة دائما على ضمان تحقيق سلام دائم. وأعرب عن رغبة المجموعة الأفريقية في الإشادة بالأفارقة البارزين الذين ساعدوا في إمكانية عقد اتفاق آروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، الموقَّع في عام ٢٠٠٠.

٣٤ - وقد أحاطت المجموعة علما مع الاهتمام بالمشاورات بين الأمم المتحدة وحكومة بوروندي المنتخبة ديمقراطيا بشأن خطة لفض قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تدريجيا وتعديل ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي. وينبغي للأمين العام وحكومة بوروندي أن يتعاونا بشكل وثيق في رصد التطورات الجارية في البلد. وقد طلبت حكومة بوروندي، وهي تدرك قدرتها المحدودة في البناء على التقدم المحرز حتى الآن، من الأمم المتحدة والوكالات المانحة تقديم مساعدة من خلال لجنة بناء السلام المنشأة حديثا. وأعرب عن ترحيب المجموعة بالمبادرات التي تبديها حكومة بوروندي في هذا الصدد.

٣٥ - وعلى ضوء توقيع اتفاق سلام شامل بين حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو وقوات التحرير الوطنية (FNL) في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، تثني المجموعة الأفريقية على كلا الجانبين لمنحهما الأولوية لمصالح بلدهما وشعبه. كما تشجع الطرفين على البناء على الجهود المبذولة لتحقيق وقف كامل للأعمال العدائية وتحقيق السلام والأمن والاستقرار بشكل دائم، وهي أمور أساسية بالنسبة لتحقيق البلد للأهداف الإنمائية للألفية.

٣٦ - ورغم هذه التطورات الإيجابية، ما برحت الحالة في بوروندي هشة. ولذلك لا يزال للأمم المتحدة دور هام تؤديه في مساعدة حكومة بوروندي. وأردف قائلا إن المجموعة الأفريقية قد أحاطت علما بتعليقات اللجنة الاستشارية بشأن طلب الأمين العام سلطة الدخول في التزامات بمبلغ ٢٠٠ ١٧٩ ٧٩ دولار، وهي ترحب بطلب الأمين العام هذا.

٣٧ - **السيد صدوق** (المغرب): تكلم باسم المجموعة الأفريقية بشأن البند ١٣٨ من جدول الأعمال، فقال إن تطورات هامة كثيرة قد حدثت في كوت ديفوار منذ اعتماد الميزانية المنقحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. فقد تم تعيين حكومة جديدة تضم جميع الموقعين على اتفاق لينا ماركوسيس، ووضع خارطة طريق من أجل السلام، وتكليف الفريق العامل الدولي على المستوى الوزاري بالتحقق من مسألة تفويض رئيس الوزراء المعين حديثا بجميع الصلاحيات الضرورية.

٣٨ - وقد خطت عملية السلام أيضا عددا من الخطى الإيجابية الهامة. كما أنجزت اللجنة الانتخابية المستقلة المنشأة حديثا هيكلها ونظامها الداخلي، وتم إنشاء ٢١ لجنة إقليمية. وقد أُنشئ فريق عامل من أجل تدقيق الهويات والانتخابات وذلك تحت إشراف رئيس الوزراء. وعلاوة على ذلك، تم التوصل في اجتماع للقادة الإيفوريين عُقد في ياموسوكرو في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، إلى اتفاق بشأن عدد من المسائل المعلقة، بما في ذلك عمليات نزع السلاح وتدقيق الهوية، والأعمال التحضيرية للانتخابات، ودور وسائط الإعلام في عملية السلام. وكان من شأن هذه التطورات الإيجابية التخفيف من التوتر وتحسين المناخ السياسي بوجه الإجمال، مما مكّن الحكومة من البدء في تنفيذ خارطة الطريق والتركيز على المسائل الأخرى ذات الأولوية مثل إنعاش الاقتصاد. وأردف قائلا إن المجموعة الأفريقية تثني على شعب كوت ديفوار لما أبداه من تصميم واضح على التحرك إلى الأمام. كما أن الأعمال التحضيرية للانتخابات جديرة بالملاحظة وينبغي بذل كل جهد لدعم هذه العملية بشكل كافٍ. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة الأفريقية جميع الأطراف الإيفورية إلى مواصلة المشاركة البناءة، بقصد المساعدة في توطيد أعمال كل من اللجنة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٣٩ - وأضاف قائلا إن لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دورا حيويا عليها القيام به لضمان تحقيق السلام والاستقرار في كوت ديفوار. فوفقا لولايتها، كُلفت، في جملة أمور، بتقديم الإرشاد والمساعدة التقنية خلال الأعمال التحضيرية للانتخابات وأثناء الانتخابات؛ ورصد اتفاق وقف إطلاق النار، وحركة الجماعات المسلحة، وإعادة نشر القوات؛ والمساعدة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج؛ وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان. واستدرك قائلا إن هذه المهام لا يمكن القيام بها إلا بدعم ملموس من جميع الدول الأعضاء. وأعرب عن تقدير المجموعة الأفريقية لجميع الدول التي ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في التطورات الإيجابية التي تشهدها كوت ديفوار الآن، وأكد من جديد دعمها القوي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، التي يجب أن تتلقى جميع الموارد الضرورية لإنجاز ولايتها.

٤٠ - وتابع كلمته قائلا إن مجلس الأمن قد أحاط علما بالتطورات التي حدثت في كوت ديفوار، وإنه قد أذن في قراره ١٦٨٢ (٢٠٠٦) بزيادة قوام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٥٠٠ ١ فرد إضافي، بما في ذلك ٠٢٥ ١ فردا من الأفراد العسكريين كحد أقصى و ٤٧٥ فردا من أفراد الشرطة المدنية.

٤١ - والميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ البالغة ٤٢٠,٢ مليون دولار تمثل زيادة بنسبة ٠,٣ في المائة على المبلغ ٤١٨,٨ مليون دولار المعتمد للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وقد أحاطت المجموعة الأفريقية علما بملاحظة اللجنة الاستشارية التي فحواها أن هناك حاجة إلى موارد إضافية لدعم نشر ٥٠٠ ١ فرد إضافي أذن مجلس الأمن بنشرهم. ولذا ينبغي تقديم ميزانية منقحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ من أجل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

٤٢ - وأعرب عن اتفاق المجموعة الأفريقية مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على وجود تحسن بوجه عام في عرض الميزانية المقترحة، بما في ذلك المنجزات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز، والنواتج الفعلية. وأردف قائلا إن المجموعة الأفريقية تثني على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتجاوبها الكامل مع طلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٢٩٦/٥٩ والمتعلق بالميزانية القائمة على أساس النتائج. كما تنضم إلى اللجنة الاستشارية في الثناء على

الجهود التي بذلتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في سبيل إيجاد مناخ إداري يتجه نحو النتائج ويركز على تحقيق الأهداف البرنامجية المرغوبة. كما تؤيد المجموعة الأفريقية طلب اللجنة الاستشارية أن تشاطر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خبرتها في مجال الميزنة مع عمليات حفظ السلام الأخرى.

٤٣ - ورغم أن مقترح الميزانية يتضمن زيادة مقدارها ٩١ وظيفة، فإن المجموعة الأفريقية لا يزال يساورها القلق بشأن انتشار معدلات الشغور المرتفعة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. فالنقص في عدد الموظفين سيؤثر بلا شك في قدرتها على القيام بأنشطتها. وفي حين أن المجموعة الأفريقية تنضم إلى اللجنة الاستشارية في الثناء على الأمانة العامة لما تبذله من جهود في سبيل ملء الوظائف الشاغرة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فإنها ستلتمس مزيدا من الإيضاح خلال المشاورات المتعلقة بالمعلومات.

٤٤ - وفي حين أن الإطار المناسب من أجل تحقيق تسوية سلمية دائمة للأزمة في كوت ديفوار قائم فعلا، فلا يمكن التوصل إلى حل نهائي إلا إذا قدَّم المجتمع الدولي دعمه للعملية الانتخابية، ولبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، ولأعمال الممثل السامي المعني بالانتخابات في كوت ديفوار.

٤٥ - **السيدة أودو** (نيجيريا): تكلمت باسم المجموعة الأفريقية بشأن البند ١٤٠ من جدول الأعمال، فقالت إن المجموعة مسرورة بحصولها على فرصة للنظر في الميزانية الكاملة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المعدَّة مع الاعتبار الواجب لأحكام قرار مجلس الأمن ١٦٣٥ (٢٠٠٥). فالميزانيات السابقة لم تراع الولايات الإضافية الممنوحة للبعثة، بالنظر إلى أن تقديرات الميزانية قد أُعدت قبل اعتماد قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأعربت عن انضمام المجموعة إلى اللجنة الاستشارية في الثناء على البعثة لما أحرزته من تقدم في عرض أنشطتها في شكل ميزنة قائمة على النتائج، سواء في تقرير الأداء أو في بيان الميزانية. وأعربت عن ثقتها في أن تشمل بيانات الميزانية في المستقبل مؤشرات إنجاز أكثر دقة.

٤٦ - وأضافت قائلة إن المجموعة تدرك التحديات الهائلة التي تواجهها البعثة فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة والتقدم المحرز حتى الآن، بما في ذلك تسجيل أكثر من ٢٥ مليون ناخب واعتماد دستور جديد من قبل شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المهم ضمان هذه المكاسب وكذلك ضمان أن يكون لدى البعثة الموارد اللازمة لتقديم الدعم الفعال للانتخابات والعمليات الأخرى التي ستساعد على ضمان السلام الدائم والإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا السياق، تُقدِّر المجموعة تفهم المجتمع الدولي ودعمه وتعاونه.

٤٧ - وكما أشارت اللجنة الاستشارية، لم يتقرر تنظيم دورات تدريبية بشأن الانتخابات، ولو أن هذا النشاط سيكون من الأولويات في الفترة القادمة. وأعربت عن ثقة المجموعة في تصحيح إغفال هذا. كما أعربت عن إحاطة المجموعة علما بجهود بناء القدرة التي تبذلها البعثة، بما في ذلك التحويل المقترح لوظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف يشغلها موظفون وطنيون. وستستمر البعثة في استكشاف آليات أخرى لبناء القدرة، بما فيها المشاريع سريعة الأثر.

٤٨ - وكان من جراء التأخر في إصدار تقرير اللجنة الاستشارية أنه لم يترك للمجموعة إلا وقتا ضئيلا لدراسته. وبناء على ذلك، ستقدم المجموعة ملاحظات أولية فقط في المرحلة الحالية. وفي هذا الصدد، تلاحظ المجموعة أن اللجنة الاستشارية لم تكن قادرة في الماضي على تحليل طلبات الأمين العام بشكل صحيح بسبب التأخر في تقديم ميزانيات

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحاجة المتكررة لتنقيحها. وينبغي للأمين العام إبلاغ مجلس الأمن بأن توقيت اتخاذ مقرراته قد أثّر في قدرة البعثات على إعداد ميزانياتها وتنقيحها في الوقت المناسب، كما أنه قد عَرَّض الجمعية العامة لضغط شديد عند قيامها باستعراضها.

٤٩ - وبالنظر إلى نطاق ولاية البعثة، تبدو الموارد المطلوبة من أجل الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ معقولة. ولذلك سترحب المجموعة بتلقي توضيح عن كيفية تأثير التخفيض الذي أوصت به اللجنة الاستشارية البالغ ٦,١ مليون دولار في قدرة البعثة على أداء ولايتها.

٥٠ - وقالت إنه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كانت البعثة مدينة بمبالغ للدول الأعضاء بالنسبة لتكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات. وينبغي تسديد جميع المبالغ المعلقة بسرعة، كما ينبغي تسديد الدفعات في المستقبل بطريقة أحسن توقيتا. وأعربت عن قلق المجموعة لملاحظتها أن ١٢ مطالبة تتعلق بتعويضات الوفاة والعجز لا تزال معلقة، كما أعربت عن رغبتها في معرفة ما هي الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة.

٥١ - وأضافت قائلة إن الجمعية العامة كانت قد أعربت من قبل عن قلقها بشأن الارتفاع الشديد في معدلات الاستتراف بين موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وما يتصل بذلك من صعوبات في التوظيف، كما طلبت من الأمين العام تكثيف جهوده لتدارك الموقف. بيد أن معدلات شغور الوظائف في البعثة ما برحت عالية جدا بعد مضي أشهر عديدة على ذلك. ولذلك، ترحب المجموعة بالحصول على ضمان بأن تحظى هذه المسألة بمزيد من الاهتمام. وتلاحظ المجموعة بارتياح الاستراتيجية ذات الفروع الأربعة المعتمدة لتلبية الحاجة إلى مرشحين ناطقين باللغة الفرنسية لملء المناصب المدنية في عمليات حفظ السلام. وفي حين ينبغي تشجيع هذه المبادرات، تدعو الحاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات تستهدف مباشرة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٢ - وأعربت عن ترحيب المجموعة بالدراسة التي اضطلع بها الخبراء الاستشاريون في مؤسسة دالبيرغ بشأن ملاك موظفي البعثة وهيكلها. وأعربت عن ثقة المجموعة في أن تبلغ الأمانة العامة الجمعية العامة، عندما تنجز الأمانة العامة استعراضها للدراسة، بشأن جدوى توصيات الخبراء الاستشاريين، ليس بالنسبة للبعثة فحسب، بل أيضا بالنسبة لعمليات حفظ السلام الأخرى. وأعربت أيضا عن توقع المجموعة أن يتم إدخال أي تحسينات ضرورية على الهيكل التنظيمي للبعثة في الحين المناسب. وفي هذا الصدد، أعربت عن تطلع المجموعة إلى تلقي مزيد من المعلومات من خلال المشاورات غير الرسمية بشأن هيكل البعثة الحالي ونشر مواردها البشرية. وأردفت قائلة إن المجموعة قد أحاطت علما بإنشاء شبكة تنسيق وترغب في معرفة كيفية قيام البعثة بالبناء على ذلك التطور الذي يلقى الترحاب.

٥٣ - وأعربت أخيرا عن امتنان المجموعة لجميع الذين تعاونوا مع البعثة بشكل وثيق، ولا سيما الاتحاد الأفريقي.

٥٤ - **السيد دروفينيك** (النمسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، فقال إن الاتحاد الأوروبي يدعم بقوة على الدوام أنشطة حفظ السلام التابعة للمنظمة. بل فقد ساهم أعضاؤه بحوالي ٣٨ في المائة من ميزانية حفظ السلام. وأعرب عن اعتقاد الاتحاد بضرورة الحكم على كل بعثة على أساس مقوماتها الخاصة بها؛ وأردف قائلا إن النهج العام إزاء مسائل حفظ السلام قد تم تحديده في بيانات سابقة. واستدرك قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرغب في الإشارة إلى قلقه بشأن التأخر

في تقديم الوثائق؛ وإنه ملتزم بإحراز تقدم في نظر اللجنة في ميزانيات البعثات، وسيعمل مع الوفود الأخرى بشكل بنّاء على تحقيق هذا الغرض.

٥٥ - **السيدة آتوول** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعربت عن قلق وفدها الشديد بشأن توقيت تقديم الميزانيات المقترحة من أجل بعثات حفظ السلام قيد النظر. وأردفت قائلة إن وفدها يعلق أهمية كبيرة على حق الدول الأعضاء في النظر في تلك الميزانيات، وفي جميع ميزانيات بعثات حفظ السلام الأخرى، بشكلها الكامل، بقصد التوصل إلى فهم وتبرير متينين للموارد المطلوبة. فكون الميزانيات المقترحة موضوع البحث قد قُدمت في مرحلة متأخرة كهذه قد أثار الشكوك بشأن ما إذا كان في الإمكان النظر فيها بشكلها الكامل حتى ٢٨ حزيران/يونيه. وأعربت عن تشجيع وفدها الأمين العام على ضمان تقديم الميزانيات في المستقبل وتقارير اللجنة الاستشارية ذات الصلة إلى اللجنة في الوقت المناسب لإتاحة النظر في المسائل بشكل كامل.

٥٦ - وأردفت قائلة إنه ليس في وسع وفدها، التعليق على التقارير المعروضة على اللجنة بسبب التأخر في إصدارها، وإنه يحتفظ بأسئلته إلى حين إجراء المشاورات غير الرسمية.

٥٧ - **السيد مونبيه - وافولا** (أوغندا): قال إن حكومته تشترك بنشاط في البحث عن السلام في بوروندي كما أنها تساهم في عملية السلام في كوت ديفوار. وأردف قائلا إن أوغندا هي جارة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولذلك فإن حكومته تعلق أهمية كبيرة على الاستقرار في ذلك البلد.

٥٨ - وأضاف قائلا إنه بالنظر إلى تقديم الميزانية المقترحة من أجل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في وقت متأخر، لم يُتح لوفده الوقت الكافي لدراستها. بيد أن وفده يود أن يثني على الأمين العام لإعداده بيان يراعي الأحداث الأخيرة والقادمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الاستفتاء الدستوري والانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وينبغي إعطاء توصيات محددة من أجل إعداد ميزانية تستند إلى النتائج وتشمل تكاليف أنشطة ما بعد الفترة الانتقالية في مجالات مثل الإدارة الرشيدة؛ وتنسيق الدعم الدولي التقني والسياسي؛ وتقديم المساعدة للحكومة في إعادة توطيد سلطة الدولة؛ ونزع سلاح المقاتلين الأجانب؛ ودعم الأمن الوطني؛ وتنظيم الانتخابات المحلية؛ وتقديم المساعدة الإنسانية.

٥٩ - وتابع كلمته قائلا إن وفده سيواصل دعمه لتخفيض تكاليف النقل من خلال زيادة استخدام النقل البري؛ وزيادة التركيز على البُعد الإقليمي في الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وإقامة الآليات المستدامة للتعاون الإقليمي في منطقة البحيرات الكبرى؛ وتنفيذ برامج الإعادة إلى الوطن وإعادة الدمج وإعادة التوطين بالنسبة للمقاتلين السابقين الأجانب مترو عي السلاح والمسرَّحين، وإقامة صلات عملية مع عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة الأمم المتحدة في السودان، بما في ذلك التمركز المشترك، وعمليات التطويق والتفتيش، وإقامة مناطق خالية من الأسلحة؛ والتنسيق بين عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، في استخدام الأفراد والأصول. وأعرب عن ترحيب وفده بالاستعراض الذي جرى لمفهوم الدعم الإداري واللوجستي في البعثة وعن ثقته في أن هذا سيؤدي إلى إنجاز الخدمات بشكل مباشر، وقدر أكبر من الكفاءة، ولذلك، بشكل أكثر جدوى من ناحية التكلفة. كما أعرب عن ترحيب وفده بدمج بعض التوصيات المقدمة من الخبراء الاستشاريين بمؤسسة دالبرغ في بيان الميزانية.

٦٠ - وأعلن عن تعهد حكومته بضمان استمرار توفر قاعدة موسعة للوجستيات في عنتيبي. كما أعرب عن دعم وفده لمقترحات الأمين العام المتعلقة بالموارد وعن التماسه مزيدا من

التوضيح خلال المشاورات غير الرسمية بشأن أثر التوصيات المقدمة من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٦١ - **السيد كوزاكي** (اليابان): قال إنه بالنظر لكون وفده قد أدلى فعلا ببيان شامل عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وكون اللجنة تعمل وهي تعاني من ضيق الوقت الشديد، فإنه لن يدلي ببيان مفصل عن ميزانيات البعثات الإفرادية التي هي قيد النظر الآن. بيد أنه أعرب عن رغبته في التعبير عن الأسف لعدم توفر الوقت للوفود لكي تحلل تحليلا كاملا الميزانيات المقترحة للبعثات الثلاث أو لالتماس الإرشاد من عواصم بلدانها. فميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على وجه الخصوص، قد صدرت متأخرة جدا، و لم تتلق الوفود تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذا الصلة إلا قبل الجلسة الحالية ببضعة أيام. وعلاوة على ذلك، لا يزال يتعين على الأمانة العامة أن تنجز دراستها لاستعراض الخبراء الاستشاريين لملاك موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهيكلها، ولذلك لم تظهر توصيات الخبراء الاستشاريين بشكل كامل في طلب الميزانية. وأردف قائلا إن هذه الحالة غير مقبولة، بالنظر إلى حجم ميزانية البعثة.

٦٢ - **السيد باني** (كوت ديفوار): أعرب عن امتنان حكومته العميق للمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي عن طريق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. فخلال الأشهر الستة الأخيرة، أحرز تقدم كبير في كوت ديفوار. كما اتخذت الحكومة الجديدة سلسلة من التدابير التي ستؤدي كما تأمل، إلى التقارب بين القادة السياسيين. وأعرب عن سروره بإعلان أن القوات المسلحة لكوت ديفوار، وقوات الدفاع والأمن، والقوات الجديدة، قد انسحبت من خط الجبهة، وبدأت عملية تجميع الجنود. وفيما يتعلق بتحديد هويات السكان، تم الاضطلاع بمشاريع رائدة في ١٠ مناطق عبر أراضي كوت ديفوار، بما فيها منطقة خاضعة لسيطرة المتمردين، والعودة إلى الأحوال الطبيعية تسير سيرا حسنا في البلد. وأعرب عن أمله في إقرار الميزانية المقترحة من أجل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، كي يتسنى استعادة السلام والازدهار في كوت ديفوار.

٦٣ - **السيد سينا** (البرازيل): تكلم باسم غواتيمالا أيضا، فقال إن الوفدين يرغبان في الانضمام إلى البيانات التي ألقاها ممثلو جمهورية تنزانيا المتحدة والمغرب ونيجيريا باسم المجموعة الأفريقية فيما يتعلق بالبنود ١٣٧ و ١٣٨ و ١٤٠ من جدول الأعمال، بالترتيب. فالوفدان متفقان على أن السلام في بوروندي ذو أهمية أساسية، بالنسبة لأفريقيا والعالم في آن معا، وأنه لا بد من أن يتوفر لعملية الأمم المتحدة في بوروندي الموارد الضرورية لتسهيل استعادة السلام الدائم وتحقيق المصالحة الوطنية والتنمية المستدامة في ذلك البلد. كما أنهما يدعمان بقوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، التي لا بد من تزويدها بالأموال اللازمة لتنفيذ ولايتها بنجاح. أما فيما يتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد انضما إلى ممثل نيجيريا في طلبه من الأمانة العامة أن تقدم توضيحا مفصلا عن أثر التخفيض البالغ ٦,١ مليون دولار في الميزانية المقترحة من أجل البعثة، الذي أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارية والميزانية. واختتم كلمته قائلا إنه ينبغي تقديم الموارد المطلوبة من أجل المشاريع سريعة الأثر كاملة وبلا شروط.

٦٤ - **السيد سيكاميلا** (جنوب أفريقيا): قال إن عمليات السلام في بوروندي وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية ما برحت من أولويات المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإن وفده يدعم جهود الاتحاد الأفريقي، من خلال مجلس السلام والأمن التابع له، في مساعدة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية في العثور على حل شامل دائم للتحديات التي يواجهها. وأعرب عن ترحيب وفده بوضع

موعد من أجل إجراء أول انتخابات في البلد خلال أكثر من ٤٠ عاما. وأردف قائلا إن وفده يدرك أن السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية هامان بالنسبة لإحلال السلام والازدهار الدائمين والمستدامين في المنطقة وفي القارة الأفريقية ككل.

٦٥ - وأضاف قائلا إن جنوب أفريقيا ما برحت تعمل بلا كلل ولا ملل باسم الاتحاد الأفريقي ومن خلال الفريق العامل الدولي من أجل وضع حد للصراع في كوت ديفوار. ومما يشجعها الالتزامات التي قطعها رئيس جمهورية كوت ديفوار ورئيس وزرائها بالعمل سوية اعترافا منهما بمسؤولياتهما إزاء البلد. فتنفيذ المرحلة الأولى من عملية نزع السلاح هو تطور يستحق الترحيب. وأعلن أن حكومته ستستمر في التشجيع على إحراز مزيد من التقدم، ولا سيما بشأن المسائل المعلقة الرئيسية المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وعمليات تدقيق الهويات الوطنية.

٦٦ - وأعرب عن رغبة حكومته في تأكيد التزامها بالعمل مع القيادة الإقليمية للاتحاد الأفريقي ومع حكومة بوروندي وشعبها لإيجاد حلول مستدامة للتحديات السياسية التي يواجهها البلد، وذلك بغية إحلال السلام الدائم في بوروندي. وأعرب عن ترحيب وفده في هذا السياق بالمقرر الذي اتخذته قوات التحرير الوطنية التابعة لحزب تحرير شعب الهوتو بالدخول في مفاوضات غير مشروطة مع حكومة بوروندي، أسفرت عن توقيع اتفاق السلام الشامل.

٦٧ - وكانت الجمعية العامة قد كلفت، في قرارها ٢٩٦/٥٩، إدارة بعثات حفظ السلام المختلفة وإدارة عمليات حفظ السلام بمجموعة من عمليات الاستعراض والخطوات لضمان إدارة عمليات حفظ السلام بشكل فعال واستخدام مواردها المالية والبشرية بكفاءة. ومما يشجع وفده التدابير التي اتخذتها عملية الأمم المتحدة في بوروندي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان تنفيذ قرار وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية، على النحو الذي اعتمدته الجمعية العامة.

٦٨ - وكرر أخيرا دعم وفده الكامل للاستمرار في المشاريع سريعة الأثر، بما يتجاوز الإطار الزمني الأولي الذي مدته سنتان، ولا سيما حيث تستدعي ذلك التطورات في الميدان أو التعديلات الطارئة على ولاية البعثة.

٦٩ - **السيد حسين** (باكستان): قال إن وفده يؤيد البيانات التي ألقاها ممثلو جمهورية تنزانيا المتحدة والمغرب ونيجيريا باسم المجموعة الأفريقية ويأمل في إيلاء الاعتبار الواجب لما أعربوا عنه من مشاعر قلق. وفي حين أن وفده يرحب بالتقارير المقدمة، فإن ما يقلقه هو صدورها في وقت متأخر، مما حال دون النظر فيها بشكل صحيح. فالبعثات موضوع الحديث كبيرة ومعقدة وتثير مسائل بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات، والبلدان التي كانت متمركزة فيها، والبلدان الأخرى في المنطقة. وأردف قائلا إن اللجنة تحتاج إلى إجراء مناقشة وافية لجميع المسائل الشاملة. بيد أن الممارسة الحالية تمنعها من القيام بذلك. والمشكلة تحتاج إلى النظر فيها بجدية. وينبغي أن تصدر التقارير في موعد أقصاه آذار/مارس، كي يتسنى للجنة الاستشارية الوقت الكافي كي تضع توصياتها وللدول الأعضاء كي تناقشها.

٧٠ - وأعرب عن تخوف باكستان من أن تُرغم هي والبلدان الأخرى المساهمة بقوات على تمويل وجود القوات في البلدان المعنية في حال عدم التمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن الميزانيات المقترحة. وسيشكل هذا عبئا آخر بالنسبة للمساهمين بقوات، بالإضافة إلى مشكلة مبالغ السداد غير المدفوعة. وطلب من الأمين العام النظر في هذه المسألة بعناية شديدة.

٧١ - وأعرب عن قلق وفده أيضا بشأن الصلات الواضحة القائمة بين إحراز تقدم بشأن الميزانيات المقترحة وبعض المسائل الأخرى. ورغم أن هذه الصلات قد خلقت مشاكل في مداولات اللجنة بشأن مسائل أخرى وأن هناك تفاهما واضحا بين الوفود على وجوب تجنب ذلك، يبدو أن هناك سياسة متعمدة لعرقلة الاتفاق بشأن بعثات حفظ السلام الحيوية. وأعرب عن أمله في ألا تعرقل هذه الأفكار اختتام مناقشات اللجنة لميزانيات حفظ السلام في وقت مبكر.

٧٢ - **السيد توريس ليبوري** (الأرجنتين): أعلن عن انضمام وفده إلى البيان الذي أدلى به ممثل البرازيل، فقال إنه ينبغي أن تتوفر لجميع البعثات، ولا سيما البعثات قيد النظر في الجلسة الحالية، الموارد الكافية للاضطلاع بولايتها بشكل فعال، ولا سيما في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وتنفيذ المشاريع سريعة الأثر، وهي المجالات الجوهرية بالنسبة لنجاح البعثات.

٧٣ - **السيد سنج** (الهند): أيد البيانات التي أُلقيت باسم المجموعة الأفريقية، فقال إن وفده يدعم مساعي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الحالية لاستعادة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وكوت ديفوار والصحراء الغربية. وأعرب عن مشاطرة باكستان قلقها بشأن التأخر في تقديم ميزانيات حفظ السلام، الأمر الذي لم يتح للجنة الوقت الكافي لمناقشة مسائل معقدة. فالهند، بوصفها بلدا رئيسيا مساهما بقوات، قلقة أيضا لاقتراب موعد ٣٠ حزيران/يونيه بسرعة. وهي لا ترغب في أن ترى قوات حفظ السلام التابعة لها وقد تُركت بدون موارد بعد ذاك التاريخ. ولذلك فهو يعرب عن أمله في أن تُعتمد الميزانيات المقترحة لمختلف عمليات حفظ السلام على وجه السرعة.

٧٤ - **السيدة أودو** (نيجيريا): أعلنت عن انضمام وفدها إلى البيان الذي ألقاه ممثل المغرب باسم الاتحاد الأفريقي، فقالت إن وفدها يؤيد طلب الأمين العام مبلغ ٤٢٠,٢ مليون دولار من أجل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وهو الطلب الذي أيدته تأييدا كاملا اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وأشارت إلى أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إنما نجمت عن دمج بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار مع قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكوواس) فقالت إن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية، كسائر الدول الأفريقية، تراقب البعثة عن كثب. وفي حين أن هناك نكسات وتحديات على طول الطريق، فهناك أيضا جهود منسقة من قِبل الجميع في سبيل تحقيق نتيجة إيجابية. فالجهود بذلت على وجه الخصوص، لتنفيذ خارطة الطريق من أجل السلام التي وضعها الفريق العامل الدولي، وأنشئ الهيكل والنظام الداخلي للجنة الانتخابية المستقلة، كما أُنشئت ٢١ لجنة إقليمية. وأثنت السيدة أودو على إسهام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في العملية الانتخابية واستمرار التعاون بين البعثة والممثل السامي المعني بالانتخابات في كوت ديفوار. وأعربت عن أملها في الاستمرار في هذه الجهود.

٧٥ - وأضافت قائلة إن وفدها يشير إلى دعوة اللجنة الاستشارية إلى أن تستمر البعثة في مساعدة مكتب الممثل السامي المعني بالانتخابات كما ينضم إليها في الثناء على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للتحسينات التي أدخلتها على عرض تقرير أدائها وميزانيتها المقترحة. كما أعلنت عن تأييد وفدها للبيان الذي ألقاه ممثل كوت ديفوار، وعن ترحيبه بالتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في الساحة السياسية، وثنائه على الخطوات المتخذة صوب استعادة السلام والازدهار للشعب الإيفواري.

٧٦ - وكررت الإعراب عن قلق وفدها بشأن التأخر في إصدار التقارير الهامة، وأعربت عن ثقتها في بذل قدر أكبر

من الجهود لمعالجة هذه المسألة. كما أعربت عن تأييدها للتعليقات المقدمة من ممثلي البرازيل وجنوب أفريقيا وباكستان والأرجنتين والهند بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والبعثات الأخرى قيد النظر. وأردفت قائلة إن النقاط المختلفة التي أثيرت هي وثيقة الصلة بتنفيذ ولاياتها المختلفة بنجاح.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع) (A/60/898 و A/60/900)

٧٧ - **السيد زاخ** (المراقب المالي): قدم مذكرة الأمين العام بشأن الاحتياجات من الموارد من أجل مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/60/898)، فأشار إلى أن اللجنة الاستشارية، كانت قد أوصت في الفقرتين ١١٤ و ١١٥ من تقريرها عن الميزانية المقترحة لحساب الدعم للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/807)، بأن ترجئ الجمعية العامة اتخاذ إجراء بشأن الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف المقترحة من أجل مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب الدعم للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وذلك بانتظار تقديم التقرير عن الإدارة والرقابة، الذي سيتضمن استعراضا مفصلا لمكتب خدمات الرقابة الداخلية كجزء من جهاز الأمم المتحدة. وأردف قائلا إن المطلوب من الجمعية العامة، ريثما تنظر في التقرير، أن تقدم موارد مؤقتة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية من أجل الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وذلك لضمان الاستمرار في رقابة أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٧٨ - وأضاف قائلا إن المطلوب من الجمعية العامة، كما هو مبين في الفقرة ١٤ من مذكرة الأمين العام (A/60/898)، الموافقة بشكل مؤقت على مبلغ ٢١,٨ مليون دولار من أجل مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب الدعم، يشمل الموارد غير المتصلة بالوظائف بمبلغ ١٨,٨ مليون دولار من أجل الاستمرار في الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بما فيها ١١٩ وظيفة للمساعدة المؤقتة العامة؛ وموارد غير متصلة بالوظائف بمبلغ ٨٠٠ ٩١٨ دولار من أجل وظائف المساعدة المؤقتة العامة في وحدة مراجعي الحسابات المقيمين التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان؛ والموارد غير المتصلة بالوظائف بمبلغ ٢,١ مليون دولار من أجل الاحتياجات الإضافية، بما فيها ١٣ وظيفة للمساعدة المؤقتة العامة. وأردف قائلا إن المطلوب من الجمعية العامة أيضا إدراج مبلغ ٢١,٨ مليون دولار في موارد حساب الدعم لعمليات حفظ السلام، على أن يقسم تناسبيا بين ميزانيات بعثات حفظ السلام العاملة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٧٩ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدم تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذا الصلة (A/60/900)، فقال إن النقطة الوحيدة التي يرغب في تأكيدها هي أن اللجنة الاستشارية تزمع العودة إلى بحث الاحتياجات من الموارد اللازمة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية وذلك بعد أن يتم النظر في جميع التقارير ذات الصلة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية من قِبل الجمعية العامة. وأردف قائلا إنها تتوقع من الأمين العام، تحقيقا لهذا الغرض، أن يعد هذه التقديرات المنقحة حسب الضرورة، بما في ذلك من أجل حساب الدعم.

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٤٥.